OPEN ACCESS
Received: 13 -07 -2026
Accepted: 09- 10-2026

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

Transformational Rules in Generative-Transformational Grammar: A Comparative Study of Chomsky and Arab Grammarians

Maryam Yahya Ismail Al-Turki *
rimayahia1435@hotmail.com

Abstract

This study investigates transformational rules in generative-transformational grammar through a comparative examination of Noam Chomsky's linguistic theory and classical Arabic grammatical scholarship. It aims to identify transformational principles and terminology in the works of Arab grammarians and explore their conceptual similarities with modern transformational theory. Drawing on a modern linguistic perspective, the study focuses on the distinction between deep and surface structures and examines grammatical processes such as fronting and postponement, deletion, ellipsis, and addition. It highlights the extensive treatment of these phenomena in classical Arabic grammatical works, demonstrating the analytical depth of traditional Arabic grammar and its potential relevance to contemporary linguistic frameworks. The findings indicate that classical Arabic grammar contains numerous transformational patterns comparable to those discussed in Chomsky's theory, providing a basis for establishing connections between traditional grammatical analysis and modern linguistic approaches. The study further emphasizes the role of transformational analysis in developing cognitive abilities, strengthening analytical and inferential skills, and identifying the multiple meanings that sentences may convey. Overall, it underscores the value of comparative linguistic inquiry in revealing conceptual connections between Arabic grammatical heritage and generative-transformational theory.

Keywords: Surface Structure, Deep Structure, Fronting and Postponement, Deletion and Ellipsis, Grammatical Analysis.

* PhD Scholar in Linguistic and Grammatical Studies, Department of Arabic Language, College of Arts and Humanities, Jazan University, Saudi Arabia.

Cite this article as: Al-Turki, M. Y. I. (2026). Transformational Rules in Generative-Transformational Grammar: A Comparative Study of Chomsky and Arab Grammarians, *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *8*(4): 347 -367 https://doi.org/10.53286/r1gxcx98

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 2026/07/13م
تاريخ القبول: 2026/10/09م

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

القواعد التحويلية في النظرية التوليدية التحويلية بين تشومسكي والنحويين العرب

مريم يحيى إسماعيل التركي *
rimayahia1435@hotmail.com

الملخص:

يتناول هذا البحث القواعد التحويلية في النظرية التوليدية التحويلية بين تشومسكي والنحويين العرب، من خلال رصد أنماط التحويل عند النحويين العرب، فضلا عن عمق التحليل، وكثرة الظواهر المتعلقة بالبنية السطحية والبينة العميقة، مع توافر الشواهد المشتملة على ظواهر تحويلية، وقد قام البحث على مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة، ويهدف البحث إلى الكشف عن مبادئ التحويل ومصطلحاته عند علماء النحو القدامى، وعلاقتها بالنظرية التحويلية لتشومسكي، مع الاهتمام بالجانب التحليلي من منظور لساني حديث؛ لتناسبه مع النظرية النحوية العربية في تميزه بين البنية العميقة والبنية السطحية، واستخدام القواعد التحويلية لتفسير الظواهر النحوية مثل: التقديم والتأخير، والحذف والإضمار والزيادة، وغيرها من ظواهر التحويل، وهي حاضرة بقوة في كتبهم، مما يتيح مدّ جسر علمي بين التحليل النحوي العربي التراثي والنموذج اللساني الحديث. ومن أبرز النتائج التي توصل إليها البحث: أن النحو العربي قد اشتمل على كثير من الأنماط التحويلية التي أشار إليها تشومسكي. يُسهم التحويل في تنشيط القدرات العقلية، وتعزيز مهارات التحليل والاستنباط؛ للكشف عن المعاني المحتملة للجمل وتعدد دلالاتها.

الكلمات المفتاحية: البنية السطحية، البنية العميقة، التقديم والتأخير، الحذف والإضمار، التحليل النحوي.

* طالبة دكتوراه في الدراسات اللغوية والنحوية، قسم اللغة العربية، كلية الفنون والعلوم الإنسانية، جامعة جازان، المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: التركي، م. ي. إ. (2026). القواعد التحويلية في النظرية التوليدية التحويلية بين تشومسكي والنحويين العرب، *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، *8*(4): 347- 367 https://doi.org/10.53286/r1gxcx98

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

المقدمة:

لقد تميز النحو العربي بمنهجه الدقيق في تحليل البنى التركيبية للجملة العربية، واهتمامه بتحديد العلاقات بين المكونات النحوية من حيث الموقع والدلالة، بما يتوافق مع أحدث النظريات اللسانية، ومن بينها نظرية النحو التوليدي التحويلي، وتتمثل فكرة هذا البحث في دراسة التحويل بين المواقع عند النحويين العرب، بناء على قواعد تشومسكي التحويلية.

هذا، وقد استنبط قدامى النحويين القواعد اللغوية الحاكمة للغتنا العربية، وتلك القواعد توافقت في عصرنا الحاضر مع نظريات ذات تأثير كبير في الدراسات اللغوية الحديثة. ومن أبرز هذه النظريات نظرية اللغوي نعوم تشومسكي، التي مثّلت نقطة تحول جوهرية في علم اللسانيات المعاصرة في العالم. وعُرفت هذه النظرية باسم "النظرية التوليدية التحويلية".

وقد أدرك النحويون القدامى التحويل بأنواعه، وإن لم يشيروا إلى ذلك بلفظ صريح غالبا، فقد كانوا لا يكتفون بكلام العرب كما سمعوه، بل كانوا يحللونه ويوضحونه بعبارات كثيرة، نحو أصل ذلك كذا، وتفسير هذا كذا، وتأويله أو تقديره كذا، أو عدل عن كذا لكذا، فيرجعون الكلام إلى الأصل قبل التقديم والتأخير أو الحذف، أو يذكرون موضع الزيادة وهكذا.

بل إنهم نصوا على التحويل في حديثهم عن التمييز الملحوظ، فالتمييز "إما محول عن الفاعل، نحو: {وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا} [مريم: 4]، أو عن المفعول، نحو: {وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا} [القمر: 12]، أو عن غيرهما، نحو: {أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗ} [الكهف: 34] أو غير محول، نحو: لله دره فارسا" (ابن هشام، 2004، ص278) ، وقالوا "في تعليل نصب التمييز المحول: (والأصل فيه - أي قولك طبت به نفسا - طابت نفسي؛ فالنفس هي الفاعلة والباء مجرورة الموضع بالإضافة، ثم إنهم أسندوا الفعل إلى الياء منقولا عن موضعه؛ فارتفع به، كما ارتفعت به النفس؛ فبقي المرفوع أولا غير مستحق للرفع؛ لأنه لا يكون فاعلان لفعل واحد بغير عاطف" (ابن الأثير، 1420، ص88).

ويرجع الزمخشري التحويل في قوله -تعالى- {وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا} [مريم: 4] إلى الاستعارة، حيث يقول: "شبه الشيب بشواظ النار في بياضه وإنارته وانتشاره في الشعر وفشوّه فيه وأخذه منه كل مأخذ، باشتعال النار، ثم أخرجه مخرج الاستعارة، ثم أسند الاشتعال إلى مكان الشعر ومنبته وهو الرأس. وأخرج الشيب مميزا ولم يضف الرأس: اكتفاء بعلم المخاطب أنه رأس زكريا، فمن ثم فصحت هذه الجملة وشهد لها بالبلاغة" (الزمخشري، 1407، ص4)

وقد أشار النحويون إلى التحويل دون تصريح في أكثر المواضع، ومن ذلك حديث سيبويه الذي يُفهم منه أن النعت إذا تقدم على المنعوت أُعرب حالا، يقول سيبويه: "وذلك قولك هذا قائما رجل، وفيها قائما رجل. لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم وقبح أن تقول: فيها قائم، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح مررت بقائم، وأتاني قائم، جعلت القائم حالا وكان المبني على الكلام الأول ما بعده.. وقال كثير: لمية موحشا طلل" (سيبويه، 1988: 2/ 122). وضرب له ابن هشام مثالا بقوله: (في الدار جالسا رجل) (ابن هشام، 1420، ص260).

ولا شك أن البحث في البنية العميقة، وتحليل الفروق بينها وبين البنية السطحية يرسخ حقيقة العلاقات النحوية داخل الجمل، وفي الوقت نفسه يوضح الفروق الدلالية بين تركيب وآخر، وهذا من أهم أهداف المدرسة التحويلية حيث يعدون "المعنى في التحليل اللغوي، أمرا ضروريا في شرح العلاقة بين الجمل، التي تحمل نفس المعنى وتختلف في ظاهر تراكيبها" (عبد التواب، 1417، ص188).

فالبحث عن أصول للنظريات الحديثة في التراث العربي يثبت الامتداد التاريخي، ويسهم في تحقيق التكامل المعرفي، كما يتيح لنا إعادة قراءة التراث بناء على معطيات جديدة، وقد حاول تشومسكي نفسه إيجاد إرهاصات لنظريته عند ديكارت من خلال كتابه: (الألسنية الديكارتية)، لذلك يذكر ميشال زكريا أن تشومسكي في هذا الكتاب قد أظهر التقارب بين عناصر نظريته وبعض آراء ديكارت (زكريا، 1986، ص 6).

ويقوم البحث على مجموعة من الأسئلة:

1. هل هناك إشارات إلى القواعد التحويلية في تراثنا النحوي؟
2. ما هي المفاهيم التحويلية المستخدمة في النحو العربي؟
3. إلى أي مدى يمكننا عدّ النظرية التوليدية التحويلية امتدادًا للدرس اللغوي القديم؟
4. إلى أي مدى تعكس أنماط التحويل في النحو العربي، وعيًا بنيويًّا يتقاطع مع مبادئ النحو التحويلي المعاصر؟

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتقصي عن هذا الموضوع تبين للباحثة أن الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع مقتصرة على بعض آليات النحو التحويلي أو مقتصرة عند التطبيق على بعض أبواب النحو.

ومن الدراسات السابقة لهذا الموضوع، التي ستفيد منها هذه الدراسة مع محاولة الإضافة العلمية لما جاء فيها:

1. التحويل في النحو العربي، راس الواد سيدي محمد (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية الآداب واللغات، جامعة أبو بكر بلقايد، 1439هـ/ 2017م).

وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج، أهمُّها:

- النظريَّة التوليديَّة التحويليَّة كانت تكملةً لما جاء به هاريس أستاذ تشومسكي.
- سعى تشومسكي إلى إقامة نظريَّة عامَّةٍ لِلُّغة تَصدُر عن اتِّجاهٍ عقليّ؛ لأنَّ اللغة في نظره عملٌ عقليٌّ يمتازُ به الإنسانُ عن الحيوان.
- أنَّ تشومسكي كان مُقلدًا لبعض اللغويّين القدامى، أمثال ابن جني وعبد القاهر الجرجاني.
- اهتم تشومسكي بالبنية العميقة على حساب البنية السطحيَّة؛ لأنَّ مبدأ النظريَّة التشومسكيَّة يقوم على الجانب العقليّ للغة، وأنَّ اللغة لها جانبان أساسيَّان، هما: الأداءُ اللغويُّ الذي يُمثِّل البنية السطحيَّة، والكفاءة التحتيَّة التي تُمثِّل البنية العميقة.

فهذه الدراسة اهتمت بأسس نظرية تشومسكي، وأثبتت أنه مقلد لبعض اللغويين، ولم يذكر سوى ابن جني وعبد القاهر، فالدراسة لم تتناول سوى قسمين فقط، وهما الحذف والتقديم، بخلاف دراستي المهتمة بجميع أشكال التحويل من تقديم وتأخير، وزيادة، وحذف، واستبدال.

2. توظيف النظرية التوليدية التحويلية في تعليم مقرر النحو لمتعلمي اللغة العربية لغة ثانية، إعداد الطالب: كمارا سوليمان (بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في اللغويات التطبيقية، معهد تعليم اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1413هـ/ 2021م).

ويدرس هذا البحث مفهوم التحويل والتوليد في النحو التوليدي التحويلي، وأسس هذه النظرية اللغوية، التي يمكن الاستفادة من معطياتها النظرية والتطبيقية في تعليم مقرر النحو العربي لغير الناطقين بالعربية، وذلك من خلال توظيف المنهج الوصفي التحليلي، ويشتمل هذا البحث على إطارين: نظري وتطبيقي. فالإطار النظري يحاول التعرف على النظرية

التوليدية التحويلية، وعلى قواعدها وأسسها ومعطياتها اللغوية، التي يمكن توظيفها في تعليم مقرر النحو العربي للناطقين بغير العربية. أما الإطار التطبيقي فيتمثل في تقديم برنامج تطبيقي نفذه الباحث في دروس نحوية لمتعلمي اللغة العربية لغة ثانية، من خلال توظيف نظرية النحو التوليدي التحويلي.

وكان من أبرز نتائجه:

1. أن تعليم النحو في ضوء النظرية التحويلية التوليدية يركز على تطوير وتنمية القدرات الذهنية للمتعلمين، وتمكينهم من توليد الجمل والأساليب التي لم يسمعوها من قبل، ثم تفسير هذه الجمل.
2. أن النحو التوليدي التحويلي يعد نحوا وظيفيا لأنه يركز على المتعلم وعلى احتياجاته اللغوية والنحوية، وينمي قدراته الذهنية، ويحدد مستويات تعلم النحو بالتدرج، فهو نحو وظيفي تربوي.
3. يجب إعداد المعلم لغويا في اللغة الهدف التي سيقوم بتعليمها، وإعداده علميا بتزويده بالمعارف اللسانية النظرية والتطبيقية العامة والخاصة، وتربويا بتزويده بما يحتاجه من معلومات عن طرائق تعليم اللغة بوصفها لغة أجنبية، وتقويم أساليب أداء المتعلمين وإشباع حاجاتهم التعليمية.

هذه الدراسة أولا: لم تنطلق من التراث النحوي لدراسة التحويل وإنما اقتصرت على أسس النظرية التوليدية الحديثة، ودراستي تنطلق من التراث النحوي. ثانيا: هذه الدراسة تخص الناطقين بغير العربية، بينما دراستي للناطقين باللغة العربية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الكشف عن مبادئ التحويل ومصطلحاته عند علماء النحو القدامى، وعلاقتها بالنظرية التحويلية لتشومسكي، مع الاهتمام بالجانب التحليلي من منظور لساني حديث؛ لتناسبه مع النظرية النحوية العربية في تميزه بين البنية العميقة والبنية السطحية، واستخدام القواعد التحويلية لتفسير الظواهر النحوية مثل: التقديم والتأخير، والحذف والإضمار والزيادة، وغيرها من ظواهر التحويل، وهي حاضرة بقوة في كتبهم، مما يتيح مدّ جسر علمي بين التحليل النحوي العربي التراثي والنموذج اللساني الحديث.

واقتضت طبيعة البحث أن ينقسم إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث، وخاتمة، وقائمة للمصادر، والمراجع.

وتعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في وصف الأنماط التحويلية وتحليلها وفق نظرية تشومسكي. حسب الخطوات الآتية:

- الاعتماد على نصوص القدماء وجعلها بمنزلة نقطة انطلاق لرصد التحول بين المواقع النحوية
- رصد آراء العلماء في قضايا تحويل المواقع النحوية.
- الاعتماد في تحليل النصوص على مفاهيم النحو التوليدي التحويلي، كما ظهرت في أعمال تشومسكي.

ومن أبرز النتائج التي توصل إليها البحث: أن النحو العربي قد اشتمل على كثير من الأنماط التحويلية التي أشار إليها تشومسكي. وأن التحويل يُسهم في تنشيط القدرات العقلية، وتعزيز مهارات التحليل والاستنباط؛ للكشف عن المعاني المحتملة للجمل وتعدد دلالاتها.

التمهيد:

أسفرت التطورات التي شهدتها الدراسات اللغوية الحديثة عن ظهور العديد من النظريات اللغوية البارزة وتطورها. من بين هذه النظريات "النظرية التوليدية التحويلية" التي احتلت مكانة محورية، وهي النظرية التي ارتبط اسمها ارتباطًا وثيقًا

بالعالم اللغوي الأمريكي الشهير "نعوم تشومسكي" إذ " تطورت هذه المدرسة تطورا سريعا وحلت محل المدرسة البنيوية في دراسة اللغة، وبلغت مرحلة النضوج عام ١٩٦٥م (تشومسكي، 1987، ص 6).

لقد انتقد تشومسكي نقدا لاذعا مبادئ النظريّة السلوكيّة مؤكدًا أن اللغة ليست مجرد مجموعة من العادات المكتسبة، بل هي قدرة فطرية معقدة تمكن الإنسان من إنتاج عدد لا متناهٍ من الجمل الجديدة وفهمها، وهو ما لا يمكن تفسيره بالكامل من خلال مبادئ السلوكية وحدها، "وبعد مرور نظريته بعدّة مراحل تطورت فيها حتى استقرت على ما وصلت إليه...وعند وضع-تشومسكي- لأصول النظرية استخدم مصطلحات لم تكن قد استعملت عند علماء اللغة العربية قديمًا، لكنها مشتركة في معناها تحت تسميات أو مصطلحات كان العلماء العرب يستخدمونها" (عبد اللطيف وأوزاي، 2022، ص362).

وعلى الرغم من ذلك يرى الدكتور سلام عبد الله محمود عاشور أن هناك فرقا واضحًا بين الفكر العربي والفكر الغربي في نظرتهم للتحويل مهما حاول المقربون التقريب، فهناك اختلاف في المنطلق الأساسي للتحويل في العربية كان نابعًا من نظرية العامل التي تحافظ على أركان الجملة ومعمولات العامل. أمَّا النظرية الغربية فكانت تتبعا لاستقصاء سلوك العقل عند إظهار ما يدور فيه وإبرازه للسامع (عاشور، 2012، ص 234).

وعندما صاغ تشومسكي أصول نظريته، استخدم مجموعة من المصطلحات والمفاهيم الجديدة التي لم تكن قد استعملت بذات الصيغة أو التسمية لدى علماء اللغة العربية القدامى. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أن المفاهيم الكامنة وراء تلك المصطلحات كانت غائبة تمامًا عن الفكر اللغوي العربي. بل تشترك هذه المصطلحات الجديدة في معناها العميق مع مفاهيم وأصول كانت متداولة ومُشارا إليها بأسماء أو مصطلحات مختلفة لدى العلماء العرب القدامى.

المبحث الأول: إرهاصات القواعد التحويلية عند النحويين العرب القدماء:

إنَّ الكلام ليس مجرد سلسلة عشوائية وغير مقصودةٍ من الأصوات، بل هو تعبير حيوي ومقصود ينبع من إرادة المتكلم الصريحة لتحقيق أغراضه الاتصالية، فكل كلمة وجملة وتعبير يُستخدم لغرض معين، سواء كان لإعلام الآخرين بمعلومة، أو إقناعهم بفكرة، أو رأي، أو التعبير عن عاطفة، أو شعور، أو إصدار أمر، أو تعليمات، أو طرح سؤال للحصول على إجابة.

إن النحويين واللغوين القدماء أدركوا الوظيفة العميقة للكلام، والتي تتجاوز مجرد كونه مجموعة من الألفاظ المترابطة، وتُدركُ أبعاده المتعددة، فهو أولا: تمثيل مباشر وظاهر للنظام اللغويّ، هذا الفهم الشامل والمتكامل للوظيفة الكلامية هو الذي مكّن النحويين واللغويين من التوظيف السليم والمنهجيّ في دراساتهم وأبحاثهم، فـ "معرفة النحويين واللغويين لوظيفة النص بأنه تمثيل للنظام اللغويّ، وتمثيل لإرادة المتكلم، وملكته، ومقدرته، هو الذي جعل النحويين واللغويين يوظّفون النص التوظيف السليم، فهم يستدلون به على جعله مثلا للنظام اللغويّ الكامن في أذهان الجماعة، إنْ وافق بناؤه بناء كلام المتكلمين باللغة أو أكثرهم، فإن خالف بناؤه بناء كلام المتكلمين أو أكثرهم قصروه على الأفراد متكلمين أو رواة" (بن محمد، 1446، ص 164).

فهم يستدلون بالمأثور من كلام العرب بصفته نماذج تطبيقية للنظام اللغوي الكامن والمشترك في أذهان الجماعة اللغوية، مستخرجين من خلاله القواعد العامة والمبادئ التي تحكم اللغة، ولكن هذا الاستلال مشروط بمدى المطابقة للمعايير اللغوية الشائعة.

فإنْ وافق بناؤه اللغويّ من حيث التركيب النحوي، والصياغة الصرفية، والدلالة المعجمية بناء كلام المتكلمين باللغة العربية الفصحى، أو كلام أغلبهم الذي يمثل القاعدة المطردة والمعيار المقبول، عندئذ يعدّ النص دليلا صالحا يعتمد عليه في استنباط القواعد وتأصيلها، ويسهم في وصف النظام اللغويّ العامّ.

وإذا خالف بناؤه بناء كلام المتكلمين أو أكثرهم، بحيث خرج عن القواعد المتعارف عليها أو الاستعمال الشائع والمطرد، فإنّهم يقصرون الاستدلال به على عده حالة خاصة، أو شاذا لا يقاس عليه، أو ضرورة شعرية تُبيح ما لا يبيحه النثر، أو استعمالا لهجيا محددا لا يمثل عموم اللغة، أو خطأ لغويا لا يصح الاحتجاج به بوصفه قاعدة عامة، وبناء على ذلك لا يعمم حكمه على النظام اللغويّ المشترك للجماعة اللغوية بأسرها، بل تدرس هذه الحالات في سياقها الخاصّ دون أنْ تكون أساسا لتقعيد القواعد الكلية.

وأخيرًا فقد صرح تشومسكي بدراسته للنحو العربي في إحدى مقابلاته حيث قال: "قبل أن أبدأ بدراسة اللسانيات العامة كنت أشتغل ببعض البحوث المتعلقة باللسانيات السامية، وما زلت أذكر دراستي للأجرومية منذ سنوات طويلة — أظن أكثر من ثلاثين عامًا — وقد درستها مع الأستاذ فرانز رونتال ... وكنت يومئذ طالبًا في المرحلة الجامعية بجامعة بنسلفانيا، وكنت مهتمًا بالتراث النحوي العربي والعبري" (لوينز، 1985، ص 13).

ويُعَدّ المستشرق فرانز رونتال من العلماء المتمكنين في العربية وآدابها، ممّا يدل على أنّ صلة تشومسكي باللغة العربية ونحوها كانت وثيقة في مرحلة مبكرة من حياته العلمية، كما كانت له صلة عميقة بالعبرية - لغة قومه (لوينز، 1985، ص 13).

ويرى الدكتور يحيى عايض عبد الهادي أنّ تشومسكي ربما قد تأثّر بالتراث العربي عند ربطه اللغة بالجانب العقلي. ومن أبرز علماء العربية الذين نحوا هذا المنحى: ابن جني، وعبد القاهر الجرجاني، والزمخشري، ولا سيّما عبد القاهر الجرجاني الذي أسّس نظرية النظم القائمة على العلاقات المعنوية بين الأصناف النحوية. وفي المقابل يرى تشومسكي أنّ كل لغة تتألف من مجموعة محدودة من الأصوات أو الرموز الكتابية، ومع ذلك فهي قادرة على توليد عدد لا نهائي من الجمل. وإذا كان الأمر كذلك، فاللغة بطبيعتها خلّاقة؛ إذ يستطيع كل متكلم أن ينتج جملًا لم يسبق له أو لغيره سماعها من قبل، كما يستطيع فهم جمل جديدة لم يسمعها من قبل. ومن هنا ينبغي لنظرية النحو — في نظره — أن تبيّن الكيفية التي تستطيع اللغة بها أن تولّد عددًا غير محدود من الجمل انطلاقًا من عناصر صوتية محدودة. (عبد الهادي، 2024، ص910) .

بينما يرى المزيني أن القول بتأثر تشومسكي بالنحو العربي، واقتباسه منه، يفتقر إلى أدلة علمية قاطعة؛ إذ إن أبرز الدراسات التي تناولت هذه المسألة بالبحث والتحليل لم تتوصل إلى نتائج حاسمة يمكن الاستناد إليها للجزم بوجود اقتباس مباشر، أو غير مباشر. ويستند أيضا إلى تصريحات تشومسكي نفسه، التي أشار فيها إلى عدم اطلاعه على ما توصل إليه علماء العربية القدماء من إنجازات في المجالين النحوي واللغوي. ومن ثم، فإن إثبات فرضية تأثره بالنحو العربي يقتضي من أصحاب هذا الرأي تقديم أدلة تثبت أن كلام تشومسكي ليس صحيحا، وأنه كان يعرف أكثر مما صرح به (تشومسكي، 2005، ص 32).

وبناء على ذلك، يرى أن القول بتأثر تشومسكي بالنحو العربي لا يزال أمرا غير مثبت، وأن أوجه التشابه بين نظريته التوليدية والنحو العربي، لا تستلزم بالضرورة وجود صلة تأثير أو اقتباس بينهما، فقد يكون مردّ هذا التشابه إلى اهتمامه بالأنحاء التقليدية كلها، ومنها النحو العربي، وذلك لدراسة قضايا مشتركة تتعلق ببنية اللغة وطبيعتها، وهي القضايا ذاتها التي سعى تشومسكي إلى تناولها من منظور حديث، من خلال صياغتها في إطار نظري يتسم بالضبط والمنهجية (تشومسكي، 2005، ص 47-48).

المبحث الثاني: عناصر التحويل في النحو العربي: المبادئ والمصطلحات:

تعدّ عناصر التحويل في الجملة من أهم العمليات اللغوية التي تعمل على نقل الجملة من بنيتها الأساسية (التوليدية) إلى بنية أخرى (تحويلية). وتشمل هذه العناصر مجموعة من الإجراءات مثل: الحذف، والإحلال (الاستبدال)، والتوسيع أو التمدد، والاختصار أو الدمج، والزيادة، وإعادة الترتيب، وينتج عنها جمل تختلف في الشكل أو التركيب، وإن كانت تستند إلى أصل واحد في المعنى أو البنية.

وقد أدرك النحويون العرب القدامى مفهوم التحويل بمختلف أنواعه، وإن لم يستخدموا هذا المصطلح صراحة، فقد كانوا يتعاملون معه من خلال تحليلهم الدقيق للكلام العربي. فكانوا لا يكتفون بما سمعوه من العرب، بل يُعيدون الكلام إلى أصوله التركيبية، ويقولون: أصل ذلك كذا، أو تقديره كذا، أو عُدل به عن كذا إلى كذا، فيكشفون بذلك عن صورٍ من التقديم والتأخير، والحذف، والزيادة، والتقدير.

وقد ذكر بعض الباحثين أنّ مِن أهم المبادئ التي اعتمد عليها النحويون في تفسير الظواهر اللغوية الصعبة مبدأ التحويل، إذ واجهوا تراكيب لغوية مُشكلة تخالف القواعد العامة نتيجةً لاختلاف اللهجات أو محدودية الاستقراء الذي اقتصر على قبائل وزمنٍ معين. وقد عدّت هذه التراكيب من الأساليب الشاذة التي لا يُقاس عليها، لأنها تخالف القواعد المبنية على الاستخدام الشائع. ومع ذلك، فقد تتجلى مظاهر التحويل في كثير من هذه التراكيب، سواء أكانت شاذة أم مطّردة (البار، 2022، ص 4).

غير أنّ هذا الطرح يحصر مبدأ التحويل في نطاقٍ ضيّق، ويختزل وظيفته في تفسير "النادر" و "الشاذ"، وهو تجاوُز لا يتسق مع طبيعة النظام اللغوي والعربي. فالتحويل في حقيقته ليس آليّةً لتبرير الخروج عن القاعدة، بل هو آلية بنيوية تُفسِّر كيف ينتقل التركيب من صورة أولية (بنية عميقة) إلى صورة منجزة (بنية سطحية)، سواء أكان هذا التحول مطّردًا شائعًا أم واردًا في سياقات مخصوصة.

وعليه فإن قصر التحويل على الظواهر الشاذة يُعدّ قراءةً قاصرة عن استيعاب طبيعة النحو العربي؛ إذ إنّ مظاهر التحويل حاضرة في أغلب أبواب النحو؛ كتحويل الفعل من اللزوم إلى التعدية، وتقديم المفعول، وتأخير الفاعل، وقلب العلامات، وزيادة الحروف، والحذف، والقلب، والإضمار... إلخ. وهذه التحويلات ليشت شاذة، بل تُشكّل جزءًا أصيلًا من آلية اشتغال العربية في مستوياتها النحوية والدلالية والبلاغية.

ومن ثمّ فإن التحويل في النحو العربي ظاهرة عامة تتجاوز حدود الاستثناء، وتمثل إحدى الأدوات الأساسية لضبط العلاقات بين البنية والمعنى، وتفسير ما يطرأ على التراكيب من تغيّرات تتصل بالأسلوب والوظيفة، لا بمجرد الشذوذ اللغوي.

وقد لاحظ النحويون أن في العربية تراكيب خاصة لا تنسجم دائمًا مع الأسس العامة للتراكيب؛ إذ قد تفتقر إلى أحد ركني الإسناد أو كليهما، أو تكون غامضة الدلالة لاحتمالها أكثر من معنى أو تأويل. ومع ذلك، فإن المتكلم يعتمد على إدراك المخاطب وسياق الكلام لفهم المقصود من الخطاب والغرض الاتصالي منه (البار، 2022، ص 4).

ولمعالجة هذه الظواهر وضع النحويين مناهج تحليلية جعلوها أدوات أساسية في الدرس النحوي، ومن أبرزها: التقدير، والتأويل، والحمل على النظير، والتخريج. وقد استخدموا هذه المناهج في دراسة الظواهر التركيبية المُشكلة أو الخاصة لإثبات صحة بعض الأساليب وتوافقها مع القواعد، أو لتفسير التراكيب التي تحتمل أكثر من وجه في المعنى أو الإعراب (البار، 2022، ص 4).

كما لجأوا من خلالها إلى افتراض تراكيب تحتية (ضمنية) تُعيد الجملة إلى أصلها المطّرد بما يوافق القواعد العامة، واستخدموها كذلك في الدفاع عن آرائهم النحوية، وإثبات صحة بعض القواعد أو نقضها، أو ربط تركيبٍ بآخر من خلال ما يُعرف بـ "الحمل على النظير" أو "الحمل على المعنى". وقد تجلت هذه المبادئ بوضوح في معظم أبواب النحو العربي، مؤكدةً دقة النحويين وعمق تفكيرهم في تحليل اللغة وبيان بنيتها الداخلية (البار، 2022، ص 4).

وبالنظر في التراث النحوي العربي يتبيّن أنّ هذه المبادئ والمصطلحات لم تكن أدوات نظرية مجردة، بل مثّلت آليات تحليلية وظّفها النحويون في معالجة نصوص العربية شعرا ونثرا، واستعانوا بها في تفسير وجوه الإعراب ومسالك التركيب. وقد أفضت جهودهم إلى ثروة واسعة من التطبيقات التي تجسّد منهجهم في التحليل والتوجيه، وتكشف عن عمق رؤيتهم لآليات عمل اللغة.

وفي هذا السياق برزت نماذج كثيرة واجه فيها النحويون تراكيب تستدعي الكشف عن بنيتها العميقة أو توجيه وجوه إعرابها أو بيان علل عدولها عن الأصل. وقد تنوّعت هذه النماذج بين آيات قرآنية وأساليب عربية فصيحة وشواهد شعرية ونصوص نثرية، الأمر الذي استدعى توظيف مناهجهم التحليلية بأعلى درجات الدقة والمنهجية.

ومن هنا يأتي عرض النماذج الآتية بوصفها تطبيقًا حيًّا لتلك المناهج، يبرز قدرتها على تفسير الظواهر المشكلة، وردّها إلى أصولها، ويكشف ما تمتاز به العربية من مرونة واتساق داخلي في بنائها التركيبي والدلالي.

أولا: مبدأ الحذف:

يُعدّ الحذف من أقدم المناهج التحليلية التي اعتمدها النحويون في تفسير كثير من الظواهر اللغوية؛ إذ يرون أنّ العربية قد تعتمد الإيجاز بحذف بعض العناصر التي يدلّ عليها السياق، مع بقاء المعنى واضحًا غير ملتبس، وتنوّعت مواضع الحذف في كتبهم بين حذف المبتدأ أو الخبر، وحذف الفاعل، وحذف المفعول إلخ، ومن أمثلة ذلك حديثهم عن نائب الفاعل نحو قولك: (ضربَ زيدٌ عمرًا)، فإذا حُوّل الفعل إلى البناء لما لم يُسَمَّ فاعله قيل: (ضُرِبَ عمرٌو)، فمقتضى بناء الفعل لما لم يُسَمَّ فاعله أن يجري عليه ثلاثة أمور: حذف الفاعل، وإقامة المفعول مقامه نائبًا عنه، وتغيير صيغة الفعل إلى وزن "فُعِلَ". ويلجأ إلى هذا الأسلوب لاعتبارات مختلفة؛ فقد يُحذف الفاعل خشيةَ أن يُفهم ذكرهُ شهادةً عليه، كما في قولك: (قُتِلَ زيدٌ). وقد يُحذف لجلالته وتعظيمًا له، نحو: (قُطِعَ اللصُّ)، أو (قُتِلَ القاتلُ)، دون أن يصرّح بفاعل القطع أو القتل تعظيمًا لمقامه، ولم تقل (قَطع الأميرُ)، ولا (قتلَ السلطان) ونحوَ ذلك، تُرك ذكره لجلالته، ومثل ذلك في قوله تعالى: {قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ} [الذاريات: 10]، أي: (قتلهم الله)؛ فحُذف الفاعل لظهور دلالته وعِظَم شأنه (ابن يعيش، 2001: 4/306-307).

وقد عبّر النحويون عن هذا الأسلوب بمصطلح الحذف، وأوجدوا له مصطلحا يُعرف بـ الاتساع، وهو أحد أشكال الحذف المستخدم للإيجاز والاختصار، لكنه غالبًا ما يؤدي إلى نقل الكلمة من حكمها الأصلي إلى حكم آخر ليس بحقيقتها المباشرة، بما يقارب المجاز. ومن أمثلة ذلك حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كما في قوله تعالى: {وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى} [البقرة: 189]، أي: بر من اتقى. ويرى بعض النحويين أن هذا الأسلوب يمثل نوعًا من التوسع اللغوي، وقد أشار سيبويه إلى أن الحذف للتوسع في اللغة أكثر مما يمكن عدّه، وهو ما يعكس ثراء العربية ومرونتها في التعبير (سيبويه، 1988: 1/592؛ خفاجة، 2012).

ويهدف هذا المبدأ إلى الكشف عن البنية العميقة للجملة بإرجاع العناصر المحذوفة إلى مواقعها الأصلية التي يقتضيها التركيب، مما يتيح فهمًا أدق للعلاقات النحوية والدلالية بين مكوّنات الجملة. كما يبرز هذا المبدأ قدرة العربية على الإيجاز مع الحفاظ على وضوح المعنى، ويُظهر مرونتها في التصرّف الأسلوبي الذي يسمح بنقل بعض العناصر من مواضعها الظاهرة

إلى مواضع مقدّرة يحددّها السياق. ومن ثمّ فإن إعادة العنصر المحذوف إلى موضعه المفترض تمكّن الدارس من استيعاب البنية الأصلية للنص، وتفسير الدلالة المقصودة دون التباس، بما يعكس عمق النظام النحوي العربي ودقّته في تمثيل المعاني.

ثانيا التقديم والتأخير:

يقصد بالتقديم في النحو العربي أن يُوضع أحد عناصر الجملة في موضعٍ يسبق موقعه الأصلي في التركيب، ويقصد بالتأخير أن يُجعل أحد العناصر في موضعٍ يتأخر عن موقعه الأصلي في الترتيب المعتاد. ويُستعمل التقديم والتأخير لتحقيق مقاصد دلالية وبلاغية، وتوضيح العلاقات التركيبية بين عناصر الجملة، وإبراز ما يُراد تعظيم شأنه أو تسليط الضوء عليه في السياق.

وقد استخدم النحويون مصطلح التحويل في دراستهم لباب التمييز، وعدّوه من ثمار ظاهرة التقديم والتأخير، وقد قسّموا مفسّر النسبة قسمين: محوّل وغير محوّل، ثم جعلوا المحوّل على ثلاثة أقسام (ابن هشام، 1963: 240-241):

- محوّل عن الفاعل، مثل قوله: {وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا} [مريم: 4]، وأصله: (اشتعل شيبُ الرأس)، فجُعل المضاف إليه فاعلًا، والمضاف تمييزًا.
- محوّل عن المفعول، نحو: {وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا} [القمر: 12]، وأصله: (فجّرنا عيونَ الأرض). فيُجرى فيه ما يُجرى في النوع الأول من التحويل.
- محوّل عن المبتدأ، وذلك بعد أفعل التفضيل الواقع خبرًا عمّا يغاير التمييز، مثل قولك: (زيد أكثر منك علمًا)، وأصله: (علمُ زيد أكثر). وكذلك قوله تعالى: {أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا} [الكهف: 34].

ويهدف هذا المبدأ إلى إعادة القارئ أو السامع إلى البنية الأصلية للعناصر النحوية، فيتّضح ما هو الفاعل في موضعه الطبيعي، وما هو المبتدأ أو المفعول به، ونحو ذلك مما يُعين على فهم التركيب الداخلي للجملة وتمييز دلالاتها الدقيقة.

ثالثا الاستبدال:

يُعدّ مبدأ الاستبدال من المبادئ الدلالية–التركيبية التي أسهم النحويون في ترسيخها بوصفها أداة لتحليل الظواهر اللغوية وتفسيرها، ويقوم هذا المبدأ على فكرة قيام عنصر لغوي مقام آخر في العمل أو الدلالة أو الموقع الإعرابي، بحيث يُؤدِّي العنصر المستبدَل به وظيفة نظيره المستبدَل عنه، إمّا بصورة كاملة، وإما ضمن حدود معيّنة يتيحها السياق، والقياس.

وقد توسّع النحويون في التعبير عن هذا المبدأ باستعمال ألفاظ وتراكيب متعدّدة تحمل في جوهرها معنى الإحلال والنيابة، مثل: "يجري مجرى"، و "ما أُجري مجرى"، و "في معنى كذا"، و "في موضع كذا"، و "تقوم مقامه"، و "يقوم مقام كذا". وعلى الرغم من أنّ بعض هذه المصطلحات أوسع دلالة من الاستبدال الخالص، إلا أنّها تتقاطع معه في الإشارة إلى إحلال وحدة لغوية محلّ أخرى، وتتجلّى تطبيقات مبدأ الاستبدال في عدّة صور، منها:

استبدال الاسم بالفعل، كما في إعمال المشتقات وأسماء الأفعال وإجرائها مجرى الأفعال في العمل. وقد أشار سيبويه إلى ذلك في (باب من المصادر التي جرت مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه)؛ إذ تعمل هذه المصادر عمل الفعل، وتدلّ على معناه. ومثال ذلك قوله: (عجبتُ من ضربِ زيدٍ)، أي: (من أنه يضرب زيدًا)؛ فالمصدر (ضرْب) ناب عن الفعل المضارع في الدلالة على الحدث، وفي العمل بنصب المفعول. وكذلك قولك: (عجبتُ من ضربِ زيدٍ بكرًا)، و (من ضربِ زيدٍ عمرًا)، إذا كان زيد هو الفاعل، فكأنك قلت: (عجبتُ من أنه يضربُ زيدٌ عمرًا) أو (يَضربُ عمرًا زيدٌ) (سيبويه، 1988: 189/1). ويُظهر هذا الاستعمال أنّ المصدر قد استُبدل بالفعل المضارع في العمل والمعنى معًا، فحمل أحكامه، وأدى وظيفته الدلاليّة، مما يُبرز اتساع العربية وقدرتها على توزيع الوظائف النحوية بين الفعل والاسم في إطار نظام لغوي متناسق.

ويُعدّ حرف النداء بدلًا أو مستبدَلًا من الفعل المحذوف وجوبًا (أدعو أو أنادي)؛ إذ يقوم حرف النداء مقامه في العمل والدلالة، وهو ما يظهر في أحرف النداء الأصلية: يا، أيا، هيا، أيْ، والهمزة. وقد حُذِف الفعل (أدعو أو أنادي) وجوبًا للتخفيف، وللدلالة المباشرة على معنى الإنشاء؛ إذ إن إظهاره يوهم الإخبار لا الخطاب، فقولك: (يا زيد) يفيد إنشاء النداء، في حين أنّ إظهار الفعل كقولك: (أدعو زيدًا) يصرف التركيب إلى الإخبار. وقد عُزِي وجوب الحذف لسبب آخر، وهو امتناع الجمع بين العِوَض والمعوّض منه؛ فحرف النداء بمنزلة العِوَض عن الفعل المحذوف، فلو ذُكر الفعل مع الحرف لاجتمع العِوَض والمعوّض منه في موضع واحد، وهو ما لا يجيزه النظام النحوي العربي (الفاكهي، 1993. ص 208). وعليه يُعدّ هذا الأسلوب من أوضح صور الاستبدال النحوي، حيث يحلّ حرف النداء محلّ الفعل المحذوف، فيتولّى وظيفته الدلاليّة والإنشائيّة كاملة.

ويهدف مبدأ الاستبدال إلى الكشف عن مرونة البنية العربية، وتوضيح الكيفية التي تسمح بها اللغة لنظامها أن يستوعب البدائل التعبيرية دون إخلال بالمعنى أو البناء، كما يُبرز هذا المبدأ قدرة العربية على إتاحة مسارات تركيبية متعدّدة لأداء وظيفة واحدة، الأمر الذي يساعد في فهم العلاقات العميقة بين الصيغ المختلفة، ويقدّم تفسيرًا دقيقًا لظواهر النيابة والإحلال في ضوء منطق اللغة ومبدأ القياس فيها.

رابعا الزيادة:

المقصود بها إدخال عنصر لغوي جديد على الجملة النواة؛ أي إضافة مكوّن لم يكن ثابتًا في تركيبها الأصلي ولا كان متضمّنًا في أحد عناصرها (استيتيه، 2008، ص 245)، وإنما يُدرج لتحقيق مقصد نحوي أو دلالي أو بلاغي، مع بقاء المعنى الأساس للجملة قائمًا دون إخلال.

وقد توسّع النحويون في مناقشة مبدأ الزيادة، وأوردوا له نماذج عديدة، ومن أبرزها زيادة حروف الجر في بعض التراكيب، ومن ذلك قول ابن السراج في حديثه عن الحروف، وأن منها ما يكون "حرفا زائدا للتوكيد سقوطه لا يخل بالكلام، بل يكون الإعراب على حقه والكلام مستعمل ... نحو قولك: لست بقائم ولا قاعد، الباء زائدة لتأكيد النفي، ولو أسقطتها لم يخل بالكلام واتصل بعضه ببعض" (عبد الرحمن، 1999، ص 74).

فاستعمال الباء لا يغيّر المعنى المقصود، بل يحصل معها تحقيق التطابق البنيوي، وتقوية الربط الدلالي، مع المحافظة على الدلالة الأصلية التي لا تتأثر بدخول الحرف الزائد.

ومن أبرز الأمثلة على هذا المبدأ دخول النواسخ على الجملة الاسمية، مثل: {إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ} [المائدة: 39] حيث تدخل إنّ على الجملة الاسمية فتغير موقع الاسم والخبر لتصبح اسم إنّ وخبرها، دون أن يُفقد المعنى الأصلي للجملة. بل تزيده قوة وتأكيدا، وتبرهن هذه الظاهرة على أن الزوائد النحوية لا تمثل حشوًا فارغًا، بل أدوات لغوية تخدم أغراضًا أسلوبية ودلالية، وتوضح مرونة البنية اللغوية في تحقيق وظائف متعددة.

خامسا الدمج:

يقصد بمبدأ الدمج، أو ما يُعرف أحيانًا بالإيجاز أو الاختصار: اعتماد العربية على اختصار العبارة وجمع المعاني في لفظ واحد أو تركيب محدود دون أن يفقد السياق دلالته، وذلك لتيسير التعبير وتحقيق السلاسة اللغوية. ويعد هذا المبدأ من أبرز أساليب النحويين في تبسيط الجملة وتوضيح العلاقات النحوية، إذ يمكن من خلاله ضم أكثر من عنصر إلى لفظ واحد أو التخفيف من التكرار غير الضروري.

ويُعدُّ باب العطف من الأبواب النحوية التي استُخدم فيها مبدأ الاختصار والإيجاز؛ لأن حروفه وضعت للإغناء عن إعادة العامل، ففي حالة عطف المفرد الظاهر على المفرد الظاهر، كما في عطف النسق في أمثلة مثل: (جاءني زيدٌ وعمرو)، (رأيت زيدًا وعمرًا)، (مررت بزيد وعمرو) تُعطف الكلمة الثانية (عمرو) على الأولى (زيد)، وكلاهما مفرد، والغرض من ذلك هو اختصار العامل الأول، فمثلًا: (قام زيد وعمرو) يُستخلص أصله من: (قام زيد)، (قام عمرو)، إذ حُذف الفعل الثاني لكون دلالته مستفادة من الأول (ابن يعيش، 2001: 278/2).

ومن ذلك يُستنتج أن المحذوف إذا دل عليه دليل ظاهر، كان في حكم المنطوق به، وحذفه أفضل من ذكره لتأمين الاختصار وتجنب الإطالة في الكلام.

ويهدف مبدأ الدمج إلى تحقيق الايجار والاقتصاد في اللغة، مع الحفاظ على وضوح المعنى ودقة الدلالة.

سادسا التوسع أو التمدد:

يقصد بمبدأ التوسع أو التمدد في النحو العربي زيادة البنية اللغوية وتوسيعها، بحيث ينتقل اللفظ من صورة مختصرة إلى صورة أطول، ومن ذلك: تمدد المفرد إلى جملة، وتمدد المصدر الصريح إلى مصدر مؤوّل، وهو بذلك على النقيض من مبدأ الإيجاز والدمج.

يلجأ المتكلّم في بعض السياقات إلى تمديد الكلام لأغراض دلالية وبيانية، بما يتيح إيضاح المعنى على نحوٍ أتمّ وأشمل. ومن تجليات هذا المبدأ استعمالُ الاسم الصريح، كما في قوله: (الله ربُّنا، ومحمدٌ نبيُّنا)، وكذلك استعمالُ المصدر المؤوَّل من "أن" والفعل، كما في قوله تعالى: {وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ} [البقرة: 184]؛ إذ يُعامَل التركيب (أن تصوموا) معاملةَ المبتدأ، ويُنزَّل منزلة الاسم الصريح؛ إذ يُؤوَّل بمعنى (صومكم)، ويكون خبره في هذه الحالة: (خيرٌ لكم) (الأزهري، 2000: 189/1).

ويهدف مبدأ التوسع أو التمدد إلى تمكين اللغة من التعبير التفصيلي والدقيق عن المعاني، وذلك من خلال توسيع البنية اللغوية عند الحاجة. ويُعد هذا المبدأ وسيلة لإضفاء مزيد من الوضوح والبيان والقوة الدلالية على الخطاب، خاصة في المواضع التي يكون فيها الإيجاز غير كافٍ لإيصال المقصود.

المبحث الثالث: من أهم نقاط التقاطع بين نظرية تشومسكي والنحو العربي:

لا شك أن المنهج التحويلي والنحو العربي يشتركان في أصول فكرية عميقة، ينبع كلاهما من أساس عقلي استدلالي، وهذا ما أدى إلى ظهور سمات جوهرية من معالم المنهج التحويلي في النحو العربي القديم، سبقت أفكار تشومسكي بمئات السنين. وقد تجلت هذه المعالم في نقاط رئيسية منها:

الأصل والفرع والبنية العميقة والبنية السطحية: اعتمد النحويون القدماء في تأسيس قواعد النحو العربي بشكل كبير على المعنى لتأصيل القواعد وتحديد الأصل والفرع، وتحدثوا عن ذلك في مواطن كثيرة، كما تناولوا في دراستهم المراحل التي يمر بها كلٌّ من المفرد والمركب أثناء انتقالهما من الأصل إلى الفرع، فعدّوا من الأصول تقديمَ المبتدأ على الخبر، وتقديم الفعل على الفاعل، والفاعل على المفعول، والمضاف على المضاف إليه، والموصول على صلته، والعامل على المعمول. ويُرجع هؤلاء ذلك إلى أن واضع اللغة قد سنَّ قانونًا عامًا يُعرف بواسطته صوغ التراكيب القياسية وطريقةُ تأليف أجزاء الكلام (عبد الرحمن، 1999، ص 74).

وفي ضوء هذا التصور يعللّ الرضي تقديم المبتدأ بأنه محكوم عليه، ومن ثَمَّ لا بد من ذكره قبل الحكم، فجاء تقديمه في اللفظ موافقًا لمكانته في المعنى. ويُفسّر تقديم الحكم في الجملة الفعلية بأن الفعل هو العامل في المحكوم عليه، ومرتبته– بوصفه عاملًا – متقدمة على المعمول، وقيل: إنّما قُدّم الفعل في الجملة الفعلية لكونه محتاجا إلى الاسم، بخلاف الاسم فهو

مستغنٍ عن الفعل؛ فحصل باجتماعهما في التركيب تكميل الناقص بالكامل، كما حصل بتقديم الفعل الإيذان من أول وهلة بأن الجملة فعلية؛ إذ لو تقدّم الفاعل لأصبحت الجملة اسمية؛ لصلاحية الاسم للابتداء.

ثم يبيّن الرضي وجوب تقديم الحكم في نحو: (أقائم الزيدان؟) فيذكر أن المشتق متفرع عن الفعل في العمل، فتقدم كما يتقدم الفعل في الجملة الفعلية، فكان ترتيبها تابعًا لأصل الفعل.

ويبيّن الرضي وجه جواز نحو: (في داره زيد)، ووجه امتناع نحو: (صاحبُها في الدار)، بأنّ الأصل في المبتدأ التقديم، ومن ثمّ جازت المسألة التي قد يُتوهَّم فيها وقوع الإضمار قبل الذكر. فإن سئل: كيف يعود الضمير إلى متأخر في اللفظ؟ فالجواب أنّ المبتدأ - وإن جاء متأخرًا لفظًا – هو متقدّم تقديرًا، إذ التقدير: (زيدٌ في داره). وبهذا يصبح المعاد إليه سابقًا في التقدير، وإن تأخر في ظاهر التركيب (الرضي، 1993، ص256-257).

ومن نظر النحويين وتأصيلهم للقواعد في باب التمييز المحول ما أورده ابن جني حين تكلم عن قول العرب: (تصببت عرقا، وتفقأت شحما) حيث قال: "ألا ترى أن أصل الكلام تَصَبَّبَ عَرَقِي وَتَفَقَّأَ شَحْمِي، ثم نُقِل الفعل فصار في اللفظ لي، فخرج الفاعل في الفاصل مميزا " (ابن جني، د.ت: 386/2)، فنتج عن ذلك التركيبُ الجديد: (تَصَبَّبْتُ عَرَقًا، وَتَفَقَّأْتُ شَحْمًا).

كما أقام النحويون صلةً بين المركب الوصفي الإسنادي — كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة العاملة عمل الفعل — والمركب الوصفي الإضافي، وجعلوا الأول منهما أصلًا للثاني، وقد فصّلوا القول في المراحل التي يمر بها الانتقال من المركب الإسنادي إلى المركب الإضافي (عبد الرحمن، 1999، ص 75).

وربط النحويون أيضًا بين المصدر المؤوّل والمصدر الصريح، وعدّوا المصدر الصريح أصلًا، في حين يُعَدّ المصدر المؤوّل فرعًا عنه. ويقوم الضابط الجوهري في التمييز بين الأصالة والفرعية على أنّ الأصل يحمل معنى أوّليًا بسيطًا، ثم يأتي الفرع ليحمل ما في الأصل من رصيد دلالي، مضيفًا إليه معنىً آخر يكون هو الغرض من الصوغ، أو — إن شئت — هو الغاية من التحويل إليه (الجندي، د.ت، ص 62).

ويرى السهيلي (السهيلي1992، ص97-99) أنّ الفرق بين المصدر الصريح والمصدر المؤوّل بـ (أنْ والفعل) فرقٌ دلاليٌّ ووظيفيٌّ لا شكليٌّ محض، ومن أبرزها ما يلي:

1. يدل المصدر الصريح على الحدث مجرّدًا من الزمان، في حين يجمع المصدر المؤوّل -بـ (أنْ والفعل) - بين الدلالة على الحدث والدلالة على الزمن (ماضيًا أو استقبالًا)؛ لأن الفعل المشتقّ منه يحمل علامة الزمن، وهو ما لا يتيحه المصدر الصريح.
2. يرى السهيلي أنّ (أنْ) المصدرية تُكسب الفعل معنى الإمكان، فلا تدلّ على وقوع الحدث بالفعل ولا على استحالته، بخلاف المصدر الصريح الذي قد يُفهم منه تحقّق الحدث أو ثبوته.
3. يعدّ المصدر الصريح قابلا لاحتمالاتٍ دلاليّة متعدّدة تتعلّق بكيفية الحدث أو صفاته أو ملابساته، في حين يحصّن المصدر المؤوّل بـ(أنْ والفعل) المعنى، ويقوم بتخليصه من شوائب الاحتمال؛ وذلك لأن (أنْ) تكون بمنزلة "الطابع والعنوان" الذي يحدّد جهة الفعل ويمنع تشتّت الدلالة.
4. يتعلّق بالمصدر الصريح الجارّ والمجرور، وتُسند إليه الصفات الدالّة على الكيفية (سريع، بطيء...)، ولا يخبر عن المصدر المؤوّل بهذه الصفات؛ لأن المقصود به ماهية الحدث منسوبةً إلى فاعلها لا الحدث مطلقًا.

وبذلك يتّضح أنّ السهيلي لا يعدّ المصدر المؤوّل مجرّد بديلٍ شكليٍّ للمصدر الصريح، بل يراه بنيةً دلاليّةً مخصوصة ذات وظيفةٍ مغايرة.

كما ربط النحويون بين إضافة المصدر وإعماله عمل فعله؛ إذ يرون أن المصدر إذا أُضيف إلى فاعله أو إلى مفعوله، كان في تأويل تركيب آخر، كأن يقدّر بـ (أن) مع الفعل أو (ما) مع الفعل. ويقول ابن يعيش في ذلك: "وإنما يعمل من المصادر ما كان مقدَّرًا بـ (أن) والفعل، نحو قولك: (أعجبني ضربُ زيدٍ عمرًا)، وتقديره: (أن ضربَ زيدٌ عمرًا)." (ابن يعيش، 2001: 73/4) فهذا الرابط الدقيق بين الإضافة والإعمال يعكس عمق الفهم التركيبي عند النحويين العرب، ويقارب في جوهره بعض مبادئ التحليل البنيوي والتحويلي في الدراسات اللغوية الحديثة (عبد الرحمن، 1999، ص 87).

ويبدو أن تصوّرهم لوجود مركّبٍ أصلي وآخر فرعي يقترب إلى حدٍّ كبير من تصوّر النحويين التوليديين التحويليين لوجود بنية عميقة وأخرى سطحية؛ ولا سيّما أن النحويين العرب تناولوا مراحل الانتقال والتحويل من بنية عدوها أصلًا إلى أخرى عدوها فرعًا، وإن جاء ذلك عندهم في إطارٍ تعليمي وافتراضي. وتشبه هذه المراحل، إلى حدٍّ بعيد، ما يُعرف في النظرية التحويلية بالعمليات التحويلية مثل الحذف وإعادة الترتيب والاختصار (الراجحي،1979، ص142).

وإذا كان نحويو العربية قد تصوّروا تراكيب يرونها أصولًا وأخرى فروعًا، فإنما فعلوا ذلك لتفسير ما واجهوه من غموضٍ أو التباسٍ أو تعقيد في تحليل بعض التراكيب. وهذا الموقف يشبه ما ذهب إليه التحويليون أيضًا؛ إذ تُعدُّ البنى العميقة لديهم مجرد فرضيات تفسيرية تهدف إلى توضيح الظواهر اللغوية الدقيقة والمعقدة. (عبادة، 1989، ص8).

وبذلك يتّضح أن مفهوم الأصل والفرع عند النحويين العرب يقابل في كثير من جوانبه مفهوم البنية العميقة والبنية السطحية في النحو التحويلي، إذ تتولى مجموعة من القواعد التحويلية نقل الأصل إلى الفرع وفق آليات محددة (عبد الرحمن، 1999، ص 76).

وقد انحدر عددٌ من التراكيب في العربية من أصولٍ سامية، ثم شاع استعمالها في اللغة على صورٍ تركيبية تطلّبت مواءمة وظائف مفرداتها ومكوناتها مع النظرية النحوية العربية. وقد لقيت من نحويي العربية تفسيراتٍ وتسويغات اتضحت ملامحها في فكرهم النحوي، وتلاقت في كثير من جوانبها مع مبادئ النحو التحويلي مثل: التقدير، والحذف، والتعويض، وإعادة الترتيب.

وهنا يقتضي الأمر التأمل ومحاولة تأصيل الظواهر؛ إذ يُعَدّ النحو العربي أقدم وأنضج نحوٍ في اللغات السامية، وفكرُ نحاته يُعدّ أصيلا. ولا شك أن نحو العربية قد أثّر في نحو اللغات السامية الأخرى، ولا سيما اللغة العبرية التي تأثرت به على يد علماء الأندلس. كما لا يُنكر انتقال الفكر العربي عمومًا إلى أوروبا في العصور الوسطى، الأمر الذي مهّد لنهضة علمية وفكرية لاحقة. ويُضاف إلى ذلك ما يتمتع به نعوم تشومسكي — مؤسس النظرية التحويلية — من ثقافة واسعة واطلاعٍ عميق على التراث اللغوي العالمي.

وفي الحقيقة، فإن الغاية من المقارنة بين النحو العربي ومناهج الدراسة اللغوية الحديثة ليست مجرد البحث عن نقاط التقاء سطحية، بل هي محاولة لتأصيل الحقائق وإبراز أصالة الفكر النحوي العربي. فالعرب — وأقصد النحويين منهم — لم تكن لديهم مدارس أو مناهج بالمعنى الأكاديمي الحديث، غير أن ما قد توفر لنا اليوم من مناهج علمية وطرائق تحليل لغوي يمنحنا القدرة على إعادة النظر في تراثهم بروحٍ جديدة (عبد الرحمن، 1999، ص 86-87).

نحن لسنا مجرد وسطاء بين نحويي العربية القدماء والمدارس الغربية الحديثة، بل نحن امتداد طبيعي لأولئك النحويين، نحمل تراثهم ونطوره بأدوات عصرنا. ومن ثم لا يُعدّ التحيّز للنحو العربي في هذه المرحلة عيبًا، بل هو واجبٌ علمي؛ لأن الدائرة يجب أن تبقى متصلة بين نحاة الأمس ونحاة اليوم وما سيأتي من أجيال (عبد الرحمن، 1999، ص 87).

ومن الأفكار الذهنية المجردة، القائمة على الأصل والفرع ما يلي:

القياس: (حمل النظير على النظير):

يُقصد بحمل النظير على النظير إلحاق حكم أحد الشيئين بآخر يشابهه ويماثله، إمّا في اللفظ، أو في المعنى، أو في الأمرين معًا، ومن أمثلة حمل النظير على النظير في اللفظ دون المعنى: إهمال "أنْ" المصدرية مع المضارع حملًا لها على "ما" المصدرية، فيُرفع الفعل المضارع بعدها، كما في قراءة مجاهد لقوله تعالى: {لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ} [البقرة: 233] إذ قرأ: (يُتِمُّ) بالرفع (الأنباري، 2003: 459/2). ومثله ماورد في قول الشاعر (ثعلب، 1960، ص 322؛ الأنباري، 2003: 459/2-46؛ ابن يعيش، 2001: 87/5):

أن تَقْرَآنِ عَلَى أَسْماءَ وَيْحَكُما ... منّي السَّلاَمَ وَأَلاَّ تُشْعِرَا أَحَدًا

إذ وقع الفعل (تقرآن) بعد "أنْ" المصدرية مرفوعًا بثبوت النون، على خلاف القياس، اعتمادًا على حمل "أنْ" على "ما" في الإهمال (ابن جني، د.ت: 304/1-305. السيوطي، 1989، ص 206).

ويهدف (حمل النظير على النظير) إلى تفسير بعض الظواهر اللغوية في العربية بردّ الأحكام إلى ما يشابهها في الصورة أو الدلالة، بحيث يكشف هذا المبدأ عن منهج العربي في القياس وتوسيع القواعد. فالعرب كثيرًا ما يُجرون حكمًا على لفظ أو تركيب لمجرّد مشابهته لنظيره في اللفظ أو في المعنى، أو فيهما معًا، مما يُعين على فهم أسباب ظهور بعض الأساليب الخارجة عن القياس الظاهر. وبإعادة العناصر المشبَّهة إلى أصولها أو نظائرها يُستبان الأساس الذي بُني عليه الحكم النحوي، ويُفهَم النظام الداخلي الذي يحكم العلاقات بين التراكيب في العربية، بما يبرز دقّة هذه اللغة واتساقها في بناء قواعدها على مبدأ الشبه والقياس.

ومن القياس أيضا: (حمل الأصل على الفرع):

فقد ذكر ابن جني أنّ مِن حمل الأصل على الفرع -تشبيهًا له في المعنى الذي أفاده الفرع من الأصل- ما جوّزه سيبويه في نحو قولهم: (هذا حسنُ الوجهِ) من جواز جرّ كلمة الوجه، تشبيهًا لها بقولهم: "الضاربِ الرجلِ"؛ إذ إن الجر في المثال الثاني إنما جاز تشبيهًا له بقولهم: "الحسنِ الوجهِ". فإن قيل: ما الذي حمل سيبويه على هذا التخريج، مع أنه ليس مما نُقل نصًّا عن العرب، وإنما هو استنباط رآه وعلل به؟ قيل: ينهض بصحة هذا التخريج ما عُرف من سنن العرب في التشبيه؛ إذ إذا شبّهت العرب شيئًا بشيء آخر أتمّت أوجه الشبه بينهما، وأحكمت بنية القياس فيهما. ومن شواهد ذلك أنهم لما شبّهوا الفعلَ المضارع بالاسم فأعربوه، استكملوا هذا التشبيه بأن شبّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه عمله. ومِن ثَمَّ يَظهر أن سيبويه أجاز جرّ الوجه في قولهم: (الحسنُ الوجهِ) من جهتين: الإضافة إلى الحسن. والتشبيه بتركيب: (الضاربُ الرجلِ).

مع أن الجرَّ في الرجل من نحو: (هذا الضاربُ الرجلِ) إنما كان أصله من تشبيهه بقولهم: (الحسنِ الوجهِ). غير أن كثرة الاستعمال واطراد هذا الأسلوب في نحو: "الشاتمِ الغلامِ" ونظائره جعلت هذا الوجه أقرب إلى الأصل في بابه، حتى دفع ذلك سيبويه إلى أن يعكس القياس، فيشبه (الحسنَ الوجهِ) بـ(الضاربِ الرجلِ) في الجهة التي كان الضاربُ الرجلُ فيها في الأصل فرعًا عن الحسن الوجه.

ويدل هذا على قوة تمكّن الفروع في الاستعمال العربي؛ حتى إن الأصول التي منحتها أحكامها قد تعود فترجع إلى الفروع، فتستعيد منها ما كانت قد أعارته لها أولًا. وقد جعل ابن جني ذلك مثالًا واضحًا لحمل العرب الأصل على الفرع، فيما كان الفرع قد اكتسبه أصلًا من ذلك الأصل نفسه (ابن جني، د.ت: 304/1-305؛ السيوطي، 1989. ص193-194؛ عيد، 1989، ص 2-3).

ويهدف (حمل الأصل على الفرع) إلى الكشف عن آليات القياس اللغوي في العربية، وبيان كيف يمكن للفرع المستحدَث بالاستعمال أن يؤثّر في أصله، فيُعاد تفسير الأصل في ضوء ما استقرّ في الفروع من أحكام. ويُبرز هذا المبدأ دقّة الحسّ اللغوي لدى العرب، إذ لم يقفوا عند حدود القياس المنطقي المباشر، بل وسّعوا دائرة التشبيه حتى جعلوا ما كان فرعًا في الأصل أصلًا في بابٍ آخر لاطراده وشيوعه. ومن ثمّ يضيء هذا المبدأ تفاعل البنية اللغوية بين الأصل والفرع، ويُظهر مرونة العربية في تطوير أحكامها تبعًا للسماع والاستعمال، مما يعكس حيوية النظام النحوي وقدرته على استيعاب الظواهر المتجددة في الكلام العربي.

نظرية العامل:

احتلت نظرية العامل مكانة مركزية لدى علماء العربية القدماء، إذ شكلت محورًا رئيسيًا تدور حوله معظم مسائل النحو العربي، سواء في العصور القديمة أو الحديثة. وقد نظر المحدثون من أنصار المنهج التحويلي إلى هذه النظرية بعين التقدير، بعد أن أقرّوا بأهمية الربط بين البنية العميقة، التي تمثل العملية العقلية أو الفكرة المجردة، والبنية السطحية، التي تُعدّ الصورة الظاهرة للجملة (الراجحي،1979، ص147).

وتقوم العلاقة بين عناصر البنية اللغوية في النحو العربي على تحكم هذه العناصر بعضها ببعض، وهو ما يُعرف في اللسانيات الحديثة بمفهومي التبعية (Dependency) والتحكم (Governance)، وقد عبّر النحويون العرب عن هذا المعنى بمصطلحي العامل والمعمول.

ويرى اللسانيون المحدثون أن كل عنصرٍ في البنية اللغوية يؤثر في عنصرٍ آخر، باستثناء عنصرٍ واحدٍ يكون مستقلًا، كما أنه لا يمكن لأي عنصر أن يعتمد على أكثر من عنصرٍ واحد، أي لا يجوز أن يكون معمولًا لعاملين في الوقت نفسه. وبناءً على هذا المبدأ، يمكن تحليل الجملة: "زارَ الأولادُ صديقَ عليٍّ" على النحو الآتي: (زارَ): عنصر مستقل (فعل لم تتحكم فيه أية أداة). (الأولادُ): تابع للعنصر "زارَ" (فاعل قام بالفعل). (صديقَ): تابع للفعل (زارَ) (مفعول به وقع عليه الفعل). (عليٍّ): تابع للعنصر (صديقَ) (مضافٌ إليه مجرور) (تشومسكي، 1987، ص 6-7).

وقد كان العامل هو المحور الأساس الذي دارت حوله قضايا الدرس النحوي العربي، إذ يمثل مفهومًا ذهنيًا وجدليًّا يرتبط بالفكر التحليلي العميق. فالعامل عند النحويين لا بد أن يكون فاعلًا ومؤثرًا، سواء أكان أثره ظاهرًا في اللفظ أم مقدّرًا في المعنى. ومن هذا المنطلق، فإن لكل معمولٍ عاملًا، ولكل حادثٍ محدِثًا، ولكل موجودٍ موجِدًا، ولكل أثرٍ مؤثرًا. وهكذا غدا مفهوم العامل جوهر تفكير النحوي العربي، وأداة حكمه التي يقيس بها مدى سلامة التحليل ودقّة الإبداع الذهني في تفسير بنية اللغة (عبد الرحمن، 1999، ص 103).

وألّف تشومسكي رائد النظرية التوليدية التحويلية ومؤسسها، عددًا من الأعمال المهمة التي تناول فيها مفهوم العامل، مبرزًا أهميته وفاعليته في تحليل التراكيب النحوية وكشف البنى الخفية التي تستند إليها اللغة. ومن خلال دراسة تشومسكي لمفهومي نظرية العامل والربط، يتضح أن المركّبات الاسمية تنقسم من حيث العمل إلى مركّبات معمولٍ فيها وأخرى غير معمولٍ فيها، وأن العوامل الأساسية التي تتحكم في هذه البنى هي الفعل والحرف بالدرجة الأولى. كما تتجلى في هذه النظرية أهمية العنصرين: الأثر والمضمر، إذ يشكلان الأساس الذي تُبنى عليه عملية التحليل النحوي. ويُعد تحديد كلٍّ من العامل والمعمول، وما يصلح أن يكون معمولًا وما لا يصلح، من القضايا الجوهرية التي تُسهم في إيضاح البنية الشجرية للتراكيب النحوية في مستواها السطحي، بعد أن كانت قدراتها التوليدية تُستمد من البنية العميقة (عبد الرحمن، 1999، ص 112).

ويبدو أن اعتماد تشومسكي في نظريته على عنصري الأثر والمضمر، وعلى التفاعل القائم بينهما، هو ما دفعه إلى صياغة قاعدة كلية مفادها أن العامل في المفعول هو الفعل، وأن العامل في الفاعل هو ما يُسمى (الصرفة)، وهي التي تتضمن سمات التطابق والزمن والجهة. ويتم ذلك من خلال افتراض بنية شجرية تولدها القاعدة الآتية:

ج ⟵ م س + صرفة + م ف

م ف ⟵ ف + م س

غير أن نظام التركيب في الجملة العربية يختلف عن هذا النموذج الذي اقترحه تشومسكي في تخطيطه الشجري؛ إذ لا تتضمن الجملة العربية عاملين مستقلين أحدهما خاص بالفاعل والآخر بالمفعول، بل إن العامل الواحد في العربية يعمل في كلهما معًا. فالفعل، مثلًا، يقوم برفع الفاعل ونصب المفعول به، والفعل الناسخ يرفع الاسم وينصب الخبر، وهكذا في سائر الأبواب (عبد الرحمن، 1999، ص 112).

ويُلاحظ أن العامل في العربية قد يكون: لفظيًا، مثل: الفعل، والحرف، أو معنويًا، مثل: الابتداء. كما قد يكون ظاهرًا أو محذوفًا، ويُجيز النحويون الحذف أحيانًا، بل يوجبونه في مواضع معينة مثل أبواب (المدح والذم) والتحذير والاختصاص.

ومن هنا، فإن فكرة التأثير والتأثر بين العناصر اللغوية — رغم اختلاف المنطلقات والأسس بين اللغات — كانت هي المنطلق الحقيقي لنظرية العامل في النحو العربي. ومن المهم أن نُدرك أن هذه الفكرة كانت راسخة في أذهان النحويين العرب منذ البدايات الأولى للتفكير النحوي، مما يؤكد عمق رؤيتهم التحليلية للغة وسبقهم في إدراك طبيعة العلاقات بين مكوّناتها (عبد الرحمن، 1999، ص 113).

التأويل والتقدير:

لم يتناول النحويون موضوع التأويل بوصفه مبحثًا مستقلًا في كتب أصول النحو، بل اشتغلوا ببحث مظاهره دون أن يربطوا بينها أو يجمعوها تحت باب مستقل، وإطار واحد.

ويبدو أن منشأ هذا هو أنّ النحويين نظروا إلى التأويل على أنه أثرٌ تابع لغيره من المبادئ النحوية، أو مظهرٌ من مظاهر الأفكار التي وجّهت بناء النظر النحوي وأطّرت طرائقهم في التحليل. فاستفحل التأويل بذلك واستشرى، ولهذا أعرض النحويون عن الحديث عنه على أنه أصل من الأصول النحوية على الرغم من دوره البالغ الأهمية في عدد كبير من المسائل والقضايا النحوية (عيد، 1989، ص 169).

يُعدّ التأويل والتقدير في العربية أصلين راسخين، يقومان على سنن العرب في الاستعمال اللغوي، وقد بُنيا على تراكيب مطّردة استخدمها العرب في مختلف مستويات اللغة، ومعناه أنّهم لم ينظروا إليه نظرا جزئيا، بل عدّوه مبدأ رئيسا في التفسير النحويّ. ويأتي الخليل بن أحمد في مقدمة اللغويين والنحويين الذين أولَوا القواعد عناية دقيقة؛ إذ مهّد الطريق لمن جاء بعده من النحويين ليمارسوا التأويل، ويُدخلوا في أصولهم المقررة ما يبدو مخالفًا للقياس في ظاهره، معتمدين في ذلك تفسيرا يُرجع هذه الظواهر إلى ما يستقيم مع القواعد المستنبطة.

ويزخر الكتاب بأمثلة كثيرة جدًا اعتمد فيها سيبويه على هذا النمط من القياس القائم على التأويل والتفسير؛ أي على التأوُّل. وفي جميع هذه المواضع يظهر أثر الخليل واضحًا، وكأنه قد أدرك أنّ تلك الصور اللفظية التي يُمارَس فيها التأويل إنما تُعدّ تمثيلًا لصورٍ ذهنية كامنةٍ في نفوس المتكلمين، غير أنّ الاستعمال العربي ترك أثره على هذه الصور، فحذف بعض أجزائها، وغيّر أشكالها وقوالبها، فجاءت مخالفةً – في ظاهرها - للصورة الأصلية المستقرة في أذهان العرب، التي كانت هذه الصيغ اللفظية انعكاسًا لها (عبد الرحمن، 1999، ص 138).

ومن هنا يتضح أنّ الأساليب التأويلية التي لجأ إليها النحويون في معالجة النصوص لم تكن، كما يرى بعض الدارسين، نتيجةَ قلةٍ في النصوص أو مقتصرةً على التمييز بين الأنواع، بل تجاوزت ذلك إلى ما وصفه أبو المكارم بأنه توّهم لأبعاد لا وجود لها في النص. وقد عدّ هذا المسلك تجاوزًا للحدود الموضوعية والمعايير العلمية، إذ توسّع النحويون في ابتكار آليات تأويلية وظّفوها لرفع ما يبدو مخالفًا للأصول أو خارجًا عن القياس (براهمي، 2019، ص 16).

ومن أبرز هذه الوسائل التأويلية التي ذكرها أبو المكارم: الحذف، والزيادة، والتقديم، والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف، والتقدير، والاتساع، والإضمار، والاستتار، والفصل والاعتراض والتعليق، والإلغاء، وغلبة الفروع على الأصول، وردّ الفروع إلى الأصول (أبو المكارم، 2006، ص 208).

وهكذا يتبيّن أن التأويل كان عند النحويين منهجًا واسعًا ارتبط بطرق تفسير اللغة وإلحاق شواردها بأصولها، وإن لم يكن عند النحويين مبحثا مستقلًا بحدّ ذاته.

ويُلاحظ أنّ تشومسكي يعتمد اعتمادًا واضحًا على التأويل والتقدير للوصول إلى البنية العميقة للجمل، بوصفها المستوى الذي تُحدِّد فيه العلاقات الدلالية الحقيقية قبل أن تتشكّل البنية السطحية. ويتجلّى ذلك في المثال المذكور في كتابه البنى النحوية:John was frightened by the new methods) إذ يرى تشومسكي أن فهم هذه الجملة لا يقتصر على ظاهرها النحوي، بل يقتضي تأويلًا يُعيدها إلى إحدى بنيتين عميقتين مختلفتين، فهي قابلة لتفسيرين متمايزين وفق مبادئ التحليل التحويلي.

فالترجمة العربية: (جون أرعبته الأساليب الحديثة)، أو (جون أُرعب بالأساليب الحديثة)، قد تحتمل أحد معنيين:

التفسير الأول: أن جون رجلٌ محافظ تُخيفه الأساليب الحديثة بطبيعتها، أي أنّ "الأساليب الحديثة" هي فاعل معنوي يسبب له الخوف؛ وهذا ينسجم مع قراءة تجعل "by the new methods" يدلّ على مصدر الخوف فقط.

التفسير الثاني: وهو الأرجح إذا أُدخلت كلمة (being بعد was): أن الأساليب الحديثة المستخدمة لإخافة الناس قد استُخدمت فعلًا لإخافة جون؛ أي أن الجملة تُفهم على أنها صيغة مبنيّ للمجهول لحادثة تخويف مدبّرة؛ إذ إن إدخال كلمة being لتصبح: John was being frightened by the new methods يُقوّي احتمال أن (الأساليب الحديثة) وسائل فعلية للتخويف، لا مجرد أمور تجعله يشعر بالخوف.

ولهذا فإن للجملة – على المستوى التحويلي – تحليلين مما يفسّر منشأ الإبهام، لأن كل تحليل يُعيد الجملة إلى أصل مختلف في البنية العميقة (تشومسكي، 1987، ص 118).

أخيرا: ترى الباحثة أن التأويل، والتقدير ليسا إجراءين طارئين في النحو التوليدي التحويلي، بل يعدان الأساس المعرفي الذي يقوم عليه الانتقال من البنية السطحية إلى البنية العميقة. فالغموض الدلالي عند تشومسكي لا يعد قصورا في الظاهر، بل نتيجة لتعدد البنى العميقة للجملة الواحدة. وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن التأويل أداة منهجية للكشف عن العلاقات الدلالية قبل التركيب. ويكمن الفرق في أن التأويل عند تشومسكي يعدُّ جزءا من النظرية، في حين يظل عند النحويين ممارسة تحليلية واسعة الحضور، وهذا الأمر يفتح مجالا للمقارنة المنهجية بين التأويل بوصفه نظرية حديثة وأداة تفسيرية تراثية.

الخاتمة:

خلص البحث إلى أن النحويين العرب لم يقفوا عند حدود الوصف الظاهري للتراكيب اللغوية، بل تجاوزوا ذلك إلى تحليل بنيتها والكشف عن التحولات التي تطرأ عليها، وما ينتج عنها من دلالات ومعانٍ متعددة. وقد أظهر البحث أن هذه

التحولات، المتمثلة في التقديم والتأخير، والحذف، والتقدير، والتأويل، وغيرها، لم تكن مجرد تغيرات شكلية في بنية التركيب، وإنما ارتبطت بمقاصد دلالية أسهمت في توجيه المعنى وتحديده وإثرائه.

كما توصل البحث إلى أن النحويين العرب اعتمدوا مجموعة من الوسائل التحليلية، كالحمل على النظير، والاحتجاج بالسماع والقياس، والتقدير والتأويل، في معالجة الظواهر التركيبية وتفسيرها، مما يكشف عن دقة منهجهم وعمق نظرهم في تحليل اللغة. وأبان البحث كذلك عن أن التحويل التركيبي يسهم في الكشف عن مرونة البنية اللغوية، وإبراز العلاقة الوثيقة بين التركيب والمعنى والسياق، فضلًا عن تنمية القدرة على إعمال العقل وتوظيف الإمكانات الذهنية في استنباط المعاني المحتملة للجمل وتحليلها.

وأخيرا، يتبين أن الدرس النحوي العربي لم يكن معنيًّا بضبط القواعد فحسب، بل اتسم ببعد تحليلي ودلالي واضح، أسهم في استيعاب تنوع التراكيب واختلاف دلالاتها، وهو ما يؤكد ثراء التراث النحوي العربي وتعدد عناصره في دراسة الظواهر اللغوية وتفسيرها.

المراجع

ابن الأثير، م. (1420). البديع في علم العربية. (فتحي أحمد علي الدين، تحقيق؛ ط.1). جامعة أم القرى.

الأزهري، خ. (2000). *شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو* (ط.1). دار الكتب العلمية.

استيتيه، س. (2008). *اللسانيات: المجال والوظيفة والمنهج* (ط.2). عالم الكتب الحديث.

الأنباري، ع. (2003). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، وبحاشيته: «الانتصاف من الإنصاف» لمحمد محيي الدين عبد الحميد*، المكتبة العصرية.

البار، إ. م. (2022). *جامعة الملك عبد العزيز جدة*. عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.

بن محمد، س. ب. ع. (1446). المناهج اللغوية بين تقويم المحدثين ومعايير علم اللغة، *مجلة العلوم العربية*، (76)، 150-219.

تشومسكي، ن. (1987). *البنى النحوية* (يؤيل يوسف عزيز، ترجمة؛ ط.1). دار الشئون الثقافية العامة.

تشومسكي، ن. (2005). *آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن* (حمزة بن قبلان المزيني، ترجمة؛ ط.1). المجلس الأعلى للثقافة.

ثعلب، أ. (1960). *مجالس ثعلب* (عبد السلام محمد هارون، تحقيق). دار المعارف بمصر.

الجندي، ط. (د.ت). *المصدر المؤوّل في التركيب والدلالة*. دار الثقافة العربيّة.

ابن جني، ع. (د.ت). *الخصائص* (محمد علي النجار، تحقيق؛ ط.4). الهيئة المصرية العامة للكتاب.

خفاجة، إ. (2012). *ظاهرة الحذف في ضوء الاستعمال اللغوي. مجلة المجمع الجزائرية للغة العربية، 8*(2)، 51-117.

الراجحي، ع. (1979). النحو العربي والدرس الحديث. دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

الرضي، م. (1993). *شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. دراسة وتحقيق*. هجر للطباعة، والنشر، والتوزيع، والإعلان.

زكريا، م. (1986). *الملكة اللسانية في مقدمة ابن خلدون (دراسة ألسنية)* (ط.1). المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

الزمخشري، م. (1407). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. (مصطفى حسين أحمد، ضبطه وصححه؛ ط:3). دار الريان للتراث بالقاهرة. دار الكتاب العربي ببيروت.

السُّهَيلي، ع. (1992). *نتائج الفكر في النَّحو* (ط.1). دار الكتب العلمية.

سيبويه، ع. (1988). *الكتاب* (عبد السلام محمد هارون، تحقيق؛ ط.3). مكتبة الخانجي.

السيوطي، ع. (1989). *الاقتراح في أصول النحو وجدله* (محمود فجال، تحقيق). دار القلم.

عاشور، س، ع. (2012). التأويل والتحويل في النحو العربي وموقف المحدثين، *مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية*، *19* (11)، 209-246.

عبادة، م. (1989). المركب الإضافي بين الأصل والفرع. منشأة المعارف.

عبد التواب، ر. (1417). المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي. (ط.3). مكتبة الخانجي بالقاهرة.

عبد الرحمن، م. (1999). *من أصول التحويل في نحو العربية*. دار المعرفة الجامعية.

عبد اللطيف، أ. و.؛ أوزاي، إ. (2022). اختلاف المصطلحات عند ابن جني وأصحاب المدرسة التوليدية التحويلية في ضوء نظرية التوليد والتحويل، *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، *3*(12)، 360-373.

عبد الهادي، ي. (2024). مظاهر التحويل في النحو العربي من خلال ظاهرتي الحذف والزيادة في مكملات الجملة، دراسة نحوية تطبيقية، *مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية*، (9)، 899-959.

عيد، م. (1989). *أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء. وضوء علم اللغة الحديث*. عالم الكتب.

الفاكهي، ع. (1993). *شرح كتاب الحدود في النحو* (المتولي رمضان أحمد الدميري، تحقيق؛ ط.2). مكتبة وهبة.

لوينز، ج. (1985). *نظرية تشومسكي اللغوية* (حلمي خليل، ترجمة؛ ط.1). دار المعرفة الجامعية.

أبو المكارم، ع. (2006). *أصول التفكير النحوي* (ط.1). دار غريب.

ابن هشام، ع. (1420). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (بركات يوسف هبود، تحقيق). دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن هشام، ع. (1963). *شرح قطر الندى وبل الصدى* (محمد محيى الدين عبد الحميد، تحقيق؛ ط.11). المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

ابن هشام، ع. (2004). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير.

ابن يعيش، يعيش. (2001). *شرح المفصل للزمخشري* (ط.1). دار الكتب العلمية.

References

Ibn al-Athir, M. (1420). *Al-Badi' fi 'ilm al-'Arabiyyah* (F. A. Ali al-Din, Ed.; 1st ed.). Umm Al-Qura University. [in Arabic]

Al-Azhari, K. (2000). Sharh al-tasrih ʿala al-tawdih aw al-tasrih bi-madmun al-tawdih fi al-nahw (1st ed.). Dar al-Kutub al-Ilmiyyah. [in Arabic]

Istitiyeh, S. (2008). Al-Lisaniyyat: Al-majal wa al-wazifah wa al-manhaj (2nd ed.). Alam al-Kutub al-Hadith. [in Arabic]

Al-Anbari, A. (2003). Al-Insaf fi masa'il al-khilaf bayna al-nahwiyyin al-basriyyin wa al-kufiyyin, wa bi-hamishihi: Al-intisaf min al-insaf (M. M. A. al-Hamid, Ed.). Al-Maktabah al-Asriyyah. [in Arabic]

Al-Bar, I. M. (2022). King Abdulaziz University, Jeddah. Alam al-Kutub al-Hadith Publishing and Distribution. [in Arabic]

Bin Muhammad, S. B. A. (1446). Linguistic approaches between modernist evaluation and the standards of linguistics. Journal of Arabic Sciences, (76), 150–219. [in Arabic]

Chomsky, N. (1987). Al-Buna al-nahwiyyah (Y. Y. Aziz, Trans.; 1st ed.). Dar al-Shu'un al-Thaqafiyyah al-Ammah. [in Arabic]

Chomsky, N. (2005). Afaq jadidah fi dirasat al-lughah wa al-dhihn (H. B. Q. al-Muzayni, Trans.; 1st ed.). Supreme Council of Culture. [in Arabic]

Tha'lab, A. (1960). Majalis Tha'lab (A. M. Harun, Ed.). Dar al-Ma'arif, Egypt. [in Arabic]

Al-Jundi, T. (n.d.). Al-Masdar al-mu'awwal fi al-tarkib wa al-dalalah. Dar al-Thaqafah al-Arabiyyah. [in Arabic]

Ibn Jinni, A. (n.d.). Al-Khasa'is (M. A. al-Najjar, Ed.; 4th ed.). Egyptian General Book Authority. [in Arabic]

Khafajah, I. (2012). The phenomenon of ellipsis in light of linguistic usage. Journal of the Algerian Academy of the Arabic Language, 8(2), 51–117. [in Arabic]

Al-Rajihi, A. (1979). Al-Nahw al-ʿArabi wa al-dars al-hadith. Dar al-Nahdah al-Arabiyyah for Printing and Publishing. [in Arabic]

Al-Radi, M. (1993). Sharh al-Radi li-Kafiyat Ibn al-Hajib: A study and critical edition. Hajr for Printing, Publishing, Distribution, and Advertising. [in Arabic]

Zakariya, M. (1986). Al-Malakah al-lisaniyyah fi Muqaddimat Ibn Khaldun: An Alsuniyyah study (1st ed.). University Foundation for Studies, Publishing, and Distribution. [in Arabic]

Al-Zamakhshari, M. (1407). Al-Kashshaf ʿan haqa'iq ghawamid al-tanzil wa ʿuyun al-aqawil fi wujuh al-ta'wil (M. H. Ahmad, Ed.; 3rd ed.). Dar al-Rayyan lil-Turath; Dar al-Kitab al-Arabi. [in Arabic]

Al-Suhayli, A. (1992). Nata'ij al-fikr fi al-nahw (1st ed.). Dar al-Kutub al-Ilmiyyah. [in Arabic]

Sibawayh, A. (1988). Al-Kitab (A. M. Harun, Ed.; 3rd ed.). Maktabat al-Khanji. [in Arabic]

Al-Suyuti, A. (1989). Al-Iqtirah fi usul al-nahw wa jadalihi (M. Fajjal, Ed.). Dar al-Qalam. [in Arabic]

Ashour, S. A. (2012). Interpretation and transformation in Arabic grammar and the position of modern scholars. Tikrit University Journal for Humanities, 19(11), 209–246. [in Arabic]

Abadah, M. (1989). Al-Murakkab al-idafi bayna al-asl wa al-farʿ. Mansha'at al-Ma'arif. [in Arabic]

Abd al-Tawwab, R. (1417). Al-Madkhal ila ʿilm al-lughah wa manahij al-bahth al-lughawi (3rd ed.). Maktabat al-Khanji, Cairo. [in Arabic]

Abd al-Rahman, M. (1999). Min usul al-tahwil fi nahw al-Arabiyyah. Dar al-Ma'rifah al-Jami'iyyah. [in Arabic]

Abd al-Latif, A. W., & Ozay, I. (2022). Differences in terminology between Ibn Jinni and the proponents of the transformational-generative school in light of transformational-generative theory. Journal of Humanities and Natural Sciences, 3(12), 360–373. [in Arabic]

Abd al-Hadi, Y. (2024). Aspects of transformation in Arabic grammar through the phenomena of ellipsis and addition in sentence complements: An applied grammatical study. Journal of the Faculty of Arabic Language in Menoufia, (9), 899–959. [in Arabic]

Eid, M. (1989). Usul al-nahw al-Arabi fi nazar al-nuhah wa ra'y Ibn Mada wa daw' ʿilm al-lughah al-hadith. Alam al-Kutub. [in Arabic]

Al-Fakihi, A. (1993). Sharh Kitab al-Hudud fi al-Nahw (M. R. A. al-Dumayri, Ed.; 2nd ed.). Maktabat Wahbah. [in Arabic]

Lyons, J. (1985). Nazariyyat Chomsky al-lughawiyyah (H. Khalil, Trans.; 1st ed.). Dar al-Ma'rifah al-Jami'iyyah. [in Arabic]

Abu al-Makarem, A. (2006). Usul al-tafkir al-nahwi (1st ed.). Dar Gharib. [in Arabic]

Ibn Hisham, A. (1420). Awdah al-masalik ila Alfiyyat Ibn Malik (B. Y. Habud, Ed.). Dar al-Fikr for Printing, Publishing, and Distribution. [in Arabic]

Ibn Hisham, A. (1963). Sharh Qatr al-Nada wa Ball al-Sada (M. M. al-Din Abd al-Hamid, Ed.; 11th ed.). Al-Maktabah al-Tijariyyah al-Kubra, Egypt. [in Arabic]

Ibn Hisham, A. (2004). Sharh Shudhur al-Dhahab fi maʿrifat kalam al-Arab. Dar al-Tala'i for Publishing, Distribution, and Export. [in Arabic]

Ibn Yaʿish, Yaʿish. (2001). Sharh al-Mufassal li-al-Zamakhshari (1st ed.). Dar al-Kutub al-Ilmiyyah. [in Arabic].